

KPMG حاتم حسن

محاسبون ومراجعون

صلاح ويرسوم وعبد العزيز

Deloitte

محاسبون ومراجعون

شركة أورنسكوم للاتصالات والإعلام والتكنولوجيا القابضة

(شركة مساهمة مصرية)

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢

ولاحته التلقينية

القوائم المالية المستقلة

عن الفترة المالية من تاريخ التأسيس حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

وكذا تقرير مراقبي الحسابات

تقرير مراقبي الحسابات

إلى المسافة / مساهمي شركة أورسكوم للاتصالات والإعلام والتكنولوجيا القابضة شركة مساهمة مصرية

تقرير عن القوائم المالية

رأينا القوائم المالية المستقلة المرفقة لشركة أورسكوم للاتصالات والإعلام والتكنولوجيا القابضة شركة مساهمة مصرية والمفتحة في قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ وكذا قوائم الدخل والتغير في حقوق الملكية والتكافؤ النقدية عن الفترة المالية من تاريخ التأسيس في ٢٩ نوفمبر ٢٠١١ وحتى ذلك التاريخ ، وملخص السياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسؤولية إدارة الشركة، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوائيم المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتطبيق والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالياً من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء نتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختبار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وحمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقبي الحسابات

تتضمن مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوائيم المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وإداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن التقييم والإيضاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني لمراقبي الحسابات ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. وإدى تقييم هذه المخاطر يضع مراقبي الحسابات في اعتبارهم الرقابة الداخلية ذات الصلة بتقييم المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

ولذا نرى أن أدلة المراجعة التي تمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بصدق وبعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي المستقل لشركة أورسكوم للاتصالات والإعلام والتكنولوجيا القابضة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، وعن أداءها المالي المستقل وتكافؤها النقدية المستقلة عن الفترة المالية من تاريخ التأسيس حتى ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوائيم والبراهين المصرية ذات العلاقة.

فترة إيضاحية

كما هو مبين بصورة أكثر تفصيلاً بالإيضاح (أ-ج) من الإيضاحات المصنفة للقوائم المالية المرفقة فقد نشأت الشركة نتيجة الانقسام عن شركة أوراسكوم تكوم للأرضية حيث اتخذت القيم الدفترية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٠ كأسس للانقسام بعد اجراء التعديلات المقترحة من قبل الهيئة العامة للاعتماد على تلك القيم الدفترية. هذا ولا تكبر هذه الفترة تحفظاً على رأينا في تقريرنا على القوائم المالية المستقلة المرفقة للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ في هذا الشأن.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

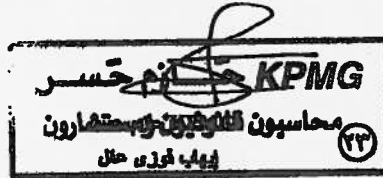
تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص للقانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية المستقلة متفقة مع ما هو وارد بذلك الحسابات. البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المدققة وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بنفاذ الشركة وذلك في الحدود التي تليق بها عادة مثل تلك البيانات والتفكير.

القاهرة في ٢٨ فبراير ٢٠١٢



سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٦٩٠
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
عضو مجمع المحاسبين القانونيين بإيطاليا وويلز

مراقبا الحسابات



٧١٧٧ رقم ٢٣
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٩٦)
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
عضو المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين

شركة اوراسكوم للاتصالات والإعلام والتكنولوجيا القابضة
 "شركة مساهمة مصرية"
 خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
 قائمة المركز المالي المستقلة لى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

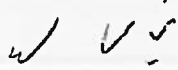
رقم	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠١٢
	(ب) الألف جنيه مصري	
	الأصول المتداولة	
(٨)	النقدية وما فى حكمها	١٤٥٥٠٩٢
(٩)	أرصدة مستحقة على أطراف ذات علاقة - متداولة	١٠٥٤٦١٥
(١٠)	أرصدة مدينة أخرى	٢٢٠٧
	إجمالى الأصول المتداولة	٢٥١١٩١٤
	الإلتزامات المتداولة	
(٢٠)	مخصصات	٢٩٢٧٢١
	موردون	٢٦٣
(١٢)	أرصدة دائنة أخرى	١٠٥٩٠٩
(١٣)	أرصدة مستحقة لأطراف ذات علاقة	٣٩٣٤١٥
	إجمالى الإلتزامات المتداولة	٧٩٢٣٠٨
	الأصول طويلة الأجل	
(١٤)	أصول ثابتة (بالصافى)	٤٤٠٨٦
	مدفوعات لشراء أصول ثابتة	٥٥٣
(١٥)	إستثمارات فى شركات تابعة (بالصافى)	١٧٧٦١٠١
(١٦)	إستثمارات فى شركات شقيقة	٢٧٢٥٦٠
(٩)	أرصدة مستحقة على أطراف ذات علاقة - غير متداولة	٢٧٣٥٦
(١١)	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر - مشتقات مالية	١٠٦١٥٩
	إجمالى الأصول طويلة الأجل	٣١٩١٨١٥
	إجمالى الاستثمار	٤٩١١٤٢١
	يتم تمويله على النحو التالى:	
	حقوق المساهمين	
(١٧)	رأس المال المصدر و المدفوع	٢٢٠٣١٩٠
	إحتياطي قانونى	٤١٤٥٠١
	الأرباح المحتجزة	٢٢٩٣٣٧٧
	إجمالى حقوق المساهمين	٤٩١١٠٦٨
	الإلتزامات غير المتداولة	
	الإلتزامات ضريبية موجلة	٣٥٣
	إجمالى الإلتزامات غير المتداولة	٣٥٣
	إجمالى حقوق المساهمين و الإلتزامات غير المتداولة	٤٩١١٤٢١

-الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

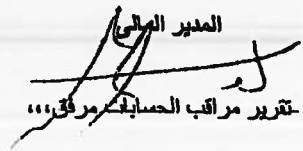
رئيس مجلس الإدارة

عضو مجلس الإدارة

المدير المالي






 تقرير مراقب الحسابات مرفقاً،،،

شركة اوراسكوم للاتصالات والإعلام والتكنولوجيا القابضة

"شركة مساهمة مصرية"

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية

قائمة الدخل الممنثلة عن الفترة المالية من تاريخ التأسيس حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

الفترة المالية من تاريخ التأسيس	إيضاح حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	رقم	(بالآلاف جنيه مصري)
			إيرادات خدمات دعم فني
	١٨٤ ٨٩٧ (٤)		إيرادات من توزيعات أرباح عن الاستثمارات
	٢ ٩٧٣ ٤٣٨ (٥)		إيرادات أخرى
	٩٢٧ ٠٥٧ (١٩)		أرباح بيع إستثمارات في شركات شقيقة
	٢ ٠٤١ ٤٨٢ (١٦)		إجمالي الدخل
	<u>٦ ١٢٦ ٨٧٤</u>		
	(٩٤ ٩٨٦)		مصروفات استشارية وقانونية
	(١٩ ٦١٩)		رسوم تسجيل واشتراكات
	(١٤ ٥٠٢) (٦)		تكلفة العاملين ورواتب ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة
	(٩٣٠) (١٤)		املاك أصول ثابتة
	(٧ ٧٨٥)		مصروفات أخرى
	(٢٩٢ ٧٢١) (٢٠)		مخصصات مكونة
	٢٤٠ ٦٢٠ (٩)		مخصصات الائتي الغرض منها
	(١٤٢ ٥٤٤) (١٥)		خسائر ناتجة عن بيع إستثمارات في شركات تابعة وتسوية الأرصدة المستحقة عليها
	(٢٥٦ ٩٤٨) (١٥)		خسائر اضمحلال في إستثمارات في شركات تابعة
	<u>(٥٨٩ ٤١٥)</u>		إجمالي مصروفات
	٢٧ ٢٧١		فوائد دالنة
	٤٦ ٩٦١		فروق ترجمة عملات أجنبية
	(١٠٨ ٧٥٤) (٩)		خسائر اضمحلال في أرصدة مستحقة على أطراف ذات علاقة
	٨٩٤ ١٤٦ (١١)		أرباح مشتقات مالية مقاسة بالقيمة العادلة
	<u>٨٥٩ ٦٢٤</u>		إجمالي إيرادات تمويلية
	٦ ٣٩٧ ٠٨٢		صافي الأرباح قبل الضريبة
	(٨٩ ٨٣٧) (٧)		ضريبة الدخل
	<u>٦ ٣٠٧ ٢٤٦</u>		صافي الأرباح بعد الضريبة
	١٠٢٠ (١٨)		ربحية المسهم (جنيه / سهم)
	١٠٢٠ (١٨)		- الأساسي
			- المخفض

-الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءا لا يتجزأ من القوائم المالية الممنثلة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

عضو مجلس الإدارة

المدير المالي

شركة أوراسكوم للاتصالات والإعلام والتكنولوجيا القبضة
"شركة مساهمة مصرية"

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية

قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة عن الفترة المالية من تاريخ التأسيس حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

الإجمالي	الأرباح المحتجزة	إحتياطى علم	إحتياطى قانونى	رأس المال المدفوع	إيضاح	(بالآلاف جنيه مصري)
٤ ١٢١ ٧٩٧	١ ٧٤١ ٤٩١	(١ ٥٩٥)	١ ٨٦ ٧١١	٢ ٢٠٣ ١٩٠	(ج-١)	الرصيد في تاريخ الإنقلم
-	(٢٢٧ ٧١٠)	-	٢٢٧ ٧١٠	-		المحول إلى الإحتياطى القانونى
-	(١ ٥٩٥)	١ ٥٩٥	-	-		إحتياطى علم
(٥٥٠ ٧ ٩٧٥)	(٥٥٠ ٧ ٩٧٥)	-	-	-		توزيعات أرباح دورية
(١٠ ٠٠٠)	(١٠ ٠٠٠)	-	-	-		توزيعات عطلين
٦ ٣٠ ٧ ٢٤٦	٦ ٣٠ ٧ ٢٤٦	-	-	-		صافى أرباح الفترة
٤ ٩١١ ٠ ٦٨	٢ ٢٩٣ ٣٧٧	-	٤١٤ ٥٠١	٢ ٢٠٣ ١٩٠		الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

الإيضاحات المرتقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة



عضو مجلس الإدارة



المدير المالي



شركة أوراسكوم للاتصالات والإعلام والتكنولوجيا القابضة
"شركة مساهمة مصرية"

خاضعة لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية

قائمة التكاليف النقدية المستقلة عن الفترة المالية من تاريخ التأسيس حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

الفترة المالية من تاريخ التأسيس حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	(بالآلاف جنيه مصري)
٦ ٢٩٧ ٠٨٢	صافي أرباح الفترة قبل الضريبة
	يتم تصويبها بـ:
٩٣٠	إهلاك أصول ثابتة
١٠٨ ٧٥٤	خسائر اضمحلال في أرصدة مستحقة على أطراف ذات علاقة
(١ ٠٦١ ١٥٩)	أرباح مشتقات مالية مقاسة بالقيمة العادلة
(٤١ ١٠٦)	فروق ترجمة عملات أجنبية
(٢٧ ٢٧١)	فوائد دائنة
(٢ ٠٤١ ٤٨٢)	أرباح بيع استثمارات في شركات شقيقة
(٢ ٩٧٣ ٤٣٨)	إيرادات من توزيعات أرباح عن الاستثمارات
(٢٤٠ ٦٢٠)	مخصصات لتتلى الغرض منها
٢٥٦ ٩٤٨	خسائر اضمحلال في استثمارات في شركات تابعة
٢٩٢ ٧٢١	مخصصات مكونة
٦٧١ ٣٩٠	أرباح التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل
(٢٨ ٣٦٦)	(الزيادة) في الأرصدة المستحقة على أطراف ذات علاقة - متداولة
(٢ ٠٢٨)	(الزيادة) في أرصدة مدينة أخرى
٢٦٣	الزيادة في للموردين
٧ ٤٧١	الزيادة في أرصدة دائنة أخرى
٣٩٣ ٤١٥	الزيادة في الأرصدة المستحقة لأطراف ذات علاقة
(٣٦ ٠٢٤)	(النقص) في الأرصدة المستحقة على أطراف ذات علاقة - غير متداولة
٩٦٦ ٠٩١	صافي التكاليف النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
	<u>التكاليف النقدية من أنشطة الإستثمار</u>
(٤٥ ٥٦٩)	مدفوعات لشراء أصول ثابتة
(٢٧)	مدفوعات في استثمارات في شركات تابعة
(٥٦ ٠٧٣)	مدفوعات لشراء استثمارات في شركات شقيقة
٣ ١٨٦ ٤١٩	مقبوضات من بيع استثمارات في شركات شقيقة
٢ ٨٦٣ ٧١٤	مقبوضات من توزيعات أرباح شركات تابعة
١٩ ٥٥٨	فوائد مقبوضة
٥ ٩٦٨ ٠٢٢	صافي التكاليف النقدية الناتجة من أنشطة الإستثمار
	<u>التكاليف النقدية من أنشطة التمويل</u>
(٥٥٠٩ ٠٢١)	توزيعات أرباح مدفوعة
(٥٥٠٩ ٠٢١)	صافي التكاليف النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التمويل
١ ٤٥٥ ٠٩٢	صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
-	النقدية وما في حكمها في بداية الفترة
١ ٤٥٥ ٠٩٢ (٨)	النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة

الإيضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية المستقلة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة

عضو مجلس الإدارة

المدير المالي

شركة أوراسكوم للاتصالات والإعلام والتكنولوجيا القابضة

(شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن الفترة المالية من تاريخ التأسيس حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

١- نبذة عن الشركة

أ- الكيان القانوني والنشاط

شركة أوراسكوم للاتصالات والإعلام والتكنولوجيا القابضة (الشركة) - شركة مساهمة مصرية - خاضعة لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتحدد الشركة بالسجل التجارى برقم ٣٩٤٠٦١ فى ٢٩ نوفمبر ٢٠١١ سجل تجارى القاهرة. مقر الشركة هو أبراج نيل سيتى - رملة بولاق، القاهرة - جمهورية مصر العربية. مدة الشركة ٢٥ سنة تبدأ من ٢٩ نوفمبر ٢٠١١ وتُعدُّ الفترة المالية الممتدة منذ ذلك التاريخ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ هى أول سنة مالية للشركة.

ب- غرض الشركة

غرض الشركة هو الاشتراك فى تأسيس كافة الشركات المساهمة او التوصية بالاسهم التى تصدر أوراقاً مالية أو فى زيادة رؤوس أموالها مع مراعاة حكم المادة ١٢٧ من اللائحة التنفيذية وباقى احكام قانون سوق رأس المال، ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأى وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التى تزاول أعمال شبيهة بأعمالها، أو التى قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر أو فى الخارج. كما يجوز لها أن تندمج فى هذه الشركات أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقاً لأحكام القانون ولائحته التنفيذية.

ج- نبذة عن نشأة الشركة

أسست الشركة من خلال إقسامها عن شركة أوراسكوم تيلكوم القابضة ش.م.م وذلك فى إطار صفقة فيمبلكوم حيث أعلنت شركتى فيمبلكوم المحدودة وويند تيلكوم فى أكتوبر ٢٠١٠ عن توقيع إتفاقية لدمج الشركتين حلاً بأن شركة ويند تيلكوم (ويند انفيستمنت سابقاً) تملك ٥١,٧% من شركة أوراسكوم تيلكوم القابضة، وقد تم الاتفاق على خطة التقسيم فى ١٤ أبريل ٢٠١١ وذلك بغرض نقل ملكية بعض الأصول إلى الشركة (المنقسمة) نظراً لاستبعادها من صفقة فيمبلكوم وتتمثل تلك الأصول بشكل رئيسى فى استثمارات شركة أوراسكوم تيلكوم القابضة فى الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول وشيو تكنولوجى فى كوريا الشمالية وشركة أوراسكوم تيلكوم فينتشرز ش.م.م وكذلك إستثمارات فى مجال التكنولوجيا والأعلام والكوابل البحرية.

وبناء على ذلك فقد تضمنت خطة التقسيم إقسام شركة أوراسكوم تيلكوم القابضة ش.م.م لشركتين وذلك من خلال تأسيس شركة أوراسكوم للاتصالات والأعلام والتكنولوجيا القابضة (الشركة المنقسمة) ونقل الأصول المذكورة إليها بما يؤدى إلى امتلاك مساهمى شركة أوراسكوم تيلكوم القابضة حصة فى الشركة المنقسمة معادلة للحصة التى يملكونها فى أوراسكوم تيلكوم القابضة فى تاريخ الانفصال.

فى ١٤ أبريل ٢٠١١ وافقت الجمعية العامة غير العادية لشركة أوراسكوم تيلكوم القابضة ش.م.م. على تقسيم شركة أوراسكوم تيلكوم القابضة ش.م.م. (الشركة القاسمة) وذلك من خلال استمرار الشركة القاسمة مع تأسيس شركة جديدة هى شركة أوراسكوم للاتصالات والإعلام والتكنولوجيا القابضة ش.م.م. (الشركة المنقسمة) ويهدف التقسيم طبقاً للسبب المعتمد من الجمعية المشار إليها إلى تمكين كل مساهم من التصرف على حدى فى إستثمارات كل من الشركة القاسمة والمنقسمة مع الاحتفاظ باستثمارات الشركة الأخرى بالإضافة إلى زيادة سيولة أسهم الشركتين مع عدم الإخلال بأى قيود ترض على بعض المساهمين بموجب القوانين المعمول بها فى الدول الأجنبية.

شركة أوراسكوم للاتصالات والإعلام والتكنولوجيا القابضة (شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن الفترة المالية من تاريخ التأسيس حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

كما وافقت الجمعية على تقسيم الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والأورادات والمصروفات بين الشركة القاسمة والمنقسمة طبقاً لأحكام وفروض مشروع التقسيم التصديقي، حيث تم التقسيم على أساس القيمة الدفترية وفقاً للقوائم المالية للشركة القاسمة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٠ مع الأخذ في الاعتبار الصفقات الرئيسية التي تمت منذ ذلك التاريخ.

في ٢٣ أكتوبر ٢٠١١ وافقت الجمعية العامة غير العادية لشركة أوراسكوم تليكوم القابضة ش.م.م. على اعتماد فروق التقسيم الواردة على مشروع التقسيم للشركة والذي قرره للجمعية العامة غير العادية بتاريخ ١٤ إبريل ٢٠١١ المشار إليه وذلك وفقاً للتقرير المعد بمعرفة الهيئة العامة للأستثمار بشأن تقسيم الشركة القاسمة والموافقة على التقسيم إلى شركتين قابضتين.

هذا وبلغت القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة المنقسمة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٠ والمعدلة طبقاً للتقرير المعد بمعرفة الهيئة العامة للأستثمار والمعتمد من الجمعية العامة غير العادية للشركة القاسمة في ٢٣ أكتوبر ٢٠١١ مبلغ ٦٨٥ ٧٩٧ ١٢١ ٤ جنيه مصري حيث تمت الموافقة على أن يصبح رأس المال المرخص به ٢٢ مليار جنيه مصري ويصبح رأس المال المصدر للشركة ١٩٠ ٠٦٠ ٢٠٣ ٢ جنيه مصري موزعاً على عدد ٦٢٠ ٦٩٠ ٢٤٥ ٥ سهم بقيمة اسمية ٠،٤٢ جنيه مصري للسهم مع توزيع الفرق بين صافي حقوق المساهمين المذكور في تقرير الهيئة العامة للأستثمار ورأس المال المصدر على باقي بنود حقوق المساهمين طبقاً للجدول الذي تم عرضه والموافقة عليه في اجتماع الجمعية العامة غير العادية في ذلك التاريخ كالتالي :

٢ ٢٠٣ ١٩٠ ٠٦٠	رأس المال
١٨٦ ٧١١ ٠٢٢	إحتياطي قانوني
(٩ ٥٩٥ ٣٢٠)	إحتياطي عام
١ ٧٤١ ٤٩١ ٩٢٣	أرباح مرطبة
٤ ١٢١ ٧٩٧ ٦٨٥	حقوق مساهمي (صافي أصول) الشركة المنقسمة

٢- أصل إعداد القوائم المالية المستقلة

أ- التوافق مع معايير المحاسبة المصرية

تم إعداد القوائم المالية للشركة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ وفي ضوء أحكام القوانين واللوائح السارية.

وتتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع إلى المعايير الدولية للتقارير المالية "IFRS" بالنسبة للأحداث والمعاملات التي لم يصدر بشأنها معيار محاسبي مصري أو متطلبات قانونية توضح كيفية معالجتها.

ب- أصل القياس

أعدت القوائم المالية المستقلة طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الأصول والالتزامات التالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة وتتمثل في المشتقات المالية، والأصول والالتزامات المالية المبوية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. هذا وقد تم عرض الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المستقلة المرفقة على أساس التكلفة وهي تمثل حصة الشركة المباشرة في الملكية وليس على أساس نتائج أعمال وصافي أصول الشركات المستثمر فيها. هذا وتقدم القوائم المالية المجمعة تقيماً أشمل للمركز المالي المجمع ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية المجمعة للشركة وشركاتها التابعة (المجموعة).

ج- عملة العرض

تم اعداد وعرض القوائم المالية بالجنيه المصري وهي عملة التعامل للشركة. كما أن جميع البيانات المالية المعروضة بالجنيه المصري تم تقريبها الى أقرب ألف جنية مصرى فيما عدا نصيب السهم فى أرباح الفترة الا اذا تم الإشارة بالقوائم المالية أو بالايضاحات بخلاف ذلك.

د- استخدام التقديرات والحكم الشخصى:

يتطلب اعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية قيام الادارة باستخدام تقديرات وافتراضات قد تؤثر على تطبيق السياسات وقيم الأصول والالتزامات والايردات والمصروفات. وتعتمد هذه التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متنوعة ترى ادارة الشركة معقوليتها فى ظل الظروف والأحداث الجارية، حيث يتم بناءً عليها تحديدالقيم الدفترية للأصول والالتزامات وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات بصورة جوهرية إذا ما اختلفت الظروف والعوامل المحيطة. هذا ويتم مراجعة هذه التقديرات والافتراضات بصفة مستمرة ويتم الاعتراف بأى فروق فى التقديرات المحاسبية فى الفترة التى يتم فيها تغيير تلك التقديرات، أما اذا كانت هذه الفروق تؤثر على الفترة التى يتم فيها التغيير والفترات المستقبلية، عندئذ تخرج هذه الفروق فى الفترة التى يتم فيها التغيير والفترات المستقبلية. وفيما يلى أهم البنود التى استخدمت فيها هذه التقديرات والحكم الشخصى:

- قياس القيمة العادلة للأدوات المالية

بالنسبة لبعض الأدوات المالية التى لا يتم التعامل عليها فى سوق نشط والمدرجة بالقوائم المالية مثل المشتقات المالية تقوم الادارة بتقدير القيمة العادلة لها باستخدام أساليب تقييم تعتمد على مدخلات وافتراضات بعضها مرتبطة بأسعار السوق المعلنة وأخرى غير مرتبطة بأسعار السوق بل تعتمد على تقديرات الإدارة. وتُعد نماذج تقييم الخيارات المتعارف عليها من أهم أساليب التقييم التى استخدمتها الإدارة خلال الفترة فى تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية محل التقييم، كما تقوم الإدارة بإجراء اختبار لمدى حساسية القيمة العادلة المقدره لتلك الأدوات للتغيرات فى المدخلات وتحديد معدل الخصم المستخدم وذلك بغرض تقييم مدى معقولية النتائج التى يتم الوصول اليها باستخدام نموذج التقييم المطبق.

- الاعتراف بالأصول والالتزامات الضريبية الجارية والمؤجلة وقياسها

تخضع أرباح الشركة لضرائب الدخل مما يستدعي استخدام تقديرات هامة لتحديد العبء الإجمالي للضريبة على الدخل. ونظراً لأن بعض المعاملات يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد خلال الفترة المالية لذا تقوم الشركة بإثبات التزام الضريبة الجارية وفقاً لتقديرات مدى خضوع المعاملات بصفة نهائية للضريبة وكذا مدى احتمال نشأة ضريبة إضافية عند الفحص الضريبى. وعندما تكون هناك فروق بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، يتم الاعتراف بتلك الفروق ضمن ضريبة الدخل والالتزام الضريبى الجارى فى الفترة التى تتضح خلالها تلك الفروق باعتبارها من التغييرات فى التقديرات المحاسبية.

من أجل الاعتراف بأصول ضريبية مؤجلة، تقوم الادارة باستخدام افتراضات حول مدى توافر أرباح ضريبية مستقبلية كافية تسمح باستخدام الأصول الضريبية المؤجلة المعترف بها وتقوم الادارة باستخدام افتراضات تتعلق بتحديد سعر الضريبة المعلن بتاريخ القوائم المالية والذى من المتوقع أن يتم تسوية كل من ارصده الأصول والالتزامات الضريبية فى المستقبل على أساسه.

- الإلتزامات المحتملة والمخصصات

تقوم الإدارة بدراسة الأحداث والمؤشرات التي قد ينشأ عنها الإلتزام على الشركة من خلال ممارسة أنشطتها الاقتصادية المعتادة، و تستخدم الإدارة في ذلك تقديرات وإفتراسات أساسية للحكم على مدى تحقق شروط الاعتراف بالإلتزام في القوائم المالية ويتضمن ذلك تحليل المعلومات لتقدير ما إذا كانت الأحداث الماضية تؤدي إلى نشأة الإلتزام حالي على الشركة وبناء توقعات مستقبلية بشأن التدفقات النقدية التي من المرجح تكديما لتسوية ذلك الإلتزام وتوقيتها بالإضافة إلى إختيار الطريقة التي تُمكنُ الإدارة من قياس قيمة الإلتزام بدرجة يعتمد عليها.

- تقدير الإعمار الإنتاجية والقيم التخريفية للأصول الثابتة وكذا تحديد طريقة الإهلاك والقيمة الاستردادية لتلك الأصول

تقوم الإدارة بمراجعة الأعمار المقدرة للاستفادة بالأصول الثابتة في نهاية كل سنة مالية، وذلك خلال دراسة العوامل المحيطة والمؤثره على أعمار تلك الأصول مثل للتقدم التكنولوجي و التغير في معدلات أو طريقه الاستخدام ، وإذا ما تبين أن المعدلات المستخدمة تعد غير ملائمة لنمط استخدام تلك الأصول فعندئذ يتم مراجعتها وتعديل معدلات الإهلاك المستخدمة إذا لزم الأمر.

-٣ أهم السياسات المحاسبية المطبقة:

١- ترجمة العملات الأجنبية

تم تحديد الجنيه المصرى كعملة التقيود بالدفاتر باعتباره العملة الأساسية التي تتم بها معظم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للشركة. ويتم إثبات المعاملات التي تتم بعملات بخلاف الجنيه المصرى وفقاً لأسعار الصرف السارية وقت اتمام التعامل. وفي نهاية كل فترة مالية يتم ترجمة أرصدة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية للجنيه المصرى وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. أما بالنسبة للأصول والإلتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة غير النقدية والمثبتة بالقيمة العادلة فيتم ترجمتها للجنيه المصرى وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد القيمة العادلة بينما لا تعاد ترجمة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة غير النقدية والتي استخدمت التكلفة التاريخية في قياسها. ويترجأ ارباح وخسائر الترجمة عن الفترة في بند مستقل بقائمة الدخل فيما عدا الفروق الناتجة عن ترجمة أرصدة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة غير النقدية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة حيث يتم إدراجها ضمن التغيرات في قيمتها العادلة.

ب- الأصول الثابتة وإهلاكاتها

تظهر كافة بدود الأصول الثابتة بقائمة المركز المالي بتكلفتها التاريخية مخصصاً منها مجمع الإهلاك بالإضافة إلى الخسائر المجمعة الناتجة عن الأضمحلال في قيمتها. وتتضمن تكلفة الأصل الثابت كافة النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء الأصل. ويتم إضافة النفقات اللاحقة إلى القيمة الدفترية للأصل أو الاعتراف بها بشكل منفصل - حسب الحالة - فقط عندما يكون من المرجح أن يحقق استخدام هذا البند منافع اقتصادية مستقبلية للشركة ويمكن قياس تكلفة الإقتناء الخاصة بهذا البند بدرجة يعتمد عليها.

ويتم تحميل مصروفات الإصلاح والصيانة بقائمة الدخل عن السنة المالية التي يتم تحمل تلك المصروفات خلالها. تتحدد الأرباح والخسائر الناشئة عن استبعاد أو تكوين الأصول الثابتة على أساس الفرق بين صافي عائد الاستبعاد - إن وجد - والقيمة الدفترية لتلك الأصول ويتم إدراجها بقائمة الدخل.

ويتم اهلاك الأصول الثابتة القابلة للاهلاك بطريقة القسط الثابت وتحمله على قائمة الدخل وذلك على مدار العمر الانتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول. وفيما يلي بيان بالعمر الانتاجي المقدر لكل من الأصول لغرض احتساب الاملاك:

السنوات	الأصول
١-٣ سنوات	أثاث ومهمات مكتبية
٥٠ سنة	مباني
٣ سنوات	أجهزة كمبيوتر

ج- الاستثمارات في شركات تابعة

الشركة التابعة هي منشأة تسيطر عليها منشأة أخرى تسمى (الشركة الأم)، ويمكن للشركة الأم السيطرة من خلال التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركات المستثمر فيها بغرض الحصول على منافع من أنشطتها.

يفترض وجود السيطرة عندما تمتلك الشركة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الشركات التابعة لها ما يزيد عن نصف حقوق التصويت في المنشأة المستثمر فيها فيما عدا تلك الحالات الاستثنائية التي يظهر فيها بوضوح ان تلك الملكية لا تمثل سيطرة.

كما يفترض أيضاً وجود سيطرة في حالة عدم امتلاك الشركة الأم أغلبية حقوق التصويت لمنشأة طالما توافر للشركة:

- القدرة على التحكم في أكثر من نصف حقوق التصويت عن طريق الاتفاق مع المستثمرين الآخرين. أو
- القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للمنشأة وذلك بموجب قانون أو اتفاقية. أو
- القدرة على تعيين أو عزل أغلبية أعضاء مجلس الإدارة أو من في حكمهم وأن يكون لهذا المجلس وما في حكمه سيطرة على المنشأة. أو
- القدرة على توجية أغلبية الاصوات في اجتماعات مجلس الإدارة أو من في حكمهم وأن يكون لهذا المجلس ومن في حكمه سيطرة على المنشأة.

حقوق التصويت المحكّمة

وتأخذ الشركة الأم في اعتبارها وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي، بما في ذلك حقوق التصويت المستقبلية لدى أي منشأة أخرى عند تقييم مدى قدرة الشركة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة، ولا تعتبر حقوق التصويت المستقبلية قابلة للممارسة أو التحويل في الوقت الحالي إذا كانت ممارستها لا تتم إلا في تاريخ محدد في المستقبل أو تعتمد على وقوع حدث محدد في المستقبل.

هذا ويتم المحاسبة عن الاستثمارات في شركات تابعة بالتكلفة إلا إذا تم تبويبها كاستثمارات غير متداولة محتفظ بها بغرض البيع فيتم قياسها بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة مخصوماً منها التكاليف اللازمة للبيع أيهما أقل. على أنه في حالة ظهور بعض الدلالات والمؤشرات على إمكانية حدوث خسائر إضمحلال في قيمة الاستثمارات في شركات تابعة في تاريخ القوائم المالية فيتم تخفيض القيمة الدفترية لتلك الاستثمارات إلى قيمتها الإستراتيجية وتدرج خسائر الإضمحلال الناتجة فوراً بقائمة الدخل.

د- الإستثمارات في شركات شقيقة

الشركة الشقيقة هي منشأة تتمتع الشركة بتأثير جوهري عليها من خلال المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية لتلك المنشأة ولكنه لا يرقى لدرجة السيطرة أو السيطرة المشتركة. هذا ويتم المحاسبة عن الاستثمارات في شركات شقيقة بالتكلفة إلا إذا تم تبويبها كاستثمارات غير متداولة محتفظ بها بغرض البيع فيتم قياسها بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة مخصوماً منها التكاليف اللازمة للبيع أيهما أقل. هذا ولا تتبع الشركة طريقة حقوق الملكية في المحاسبة عن استثماراتها في الشركات الشقيقة في القوائم المالية المستقلة المرفقة تطبيقاً للفترة (١٣) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٨). على أنه في حالة ظهور بعض الدلالات والمؤشرات على إمكانية حدوث خسائر إضمحلال في قيمة الاستثمارات في شركات شقيقة في تاريخ القوائم المالية فيتم تخفيض القيمة الدفترية لتلك الاستثمارات إلى قيمتها الاستمرارية وتدرج خسائر الإضمحلال الناتجة فوراً بقائمة الدخل.

هـ- أصول غير متداولة محتفظ بها لغرض البيع

يتم تبويب الأصل غير المتداول (أو المجموعة الجارية التخلص منها)، كأصول غير متداولة محتفظ بها لغرض البيع إذا كان من المتوقع أن يتم إسترداد قيمتها الدفترية، بشكل اساسي، من صفقة بيع وليس من الاستمرار في استخدامها، ويتحقق هذا الشرط عندما يكون الأصل متاحاً للبيع الفوري بحالته التي يكون عليها بدون أية شروط إلا شروط البيع التقليدية والمعتادة لتلك الأصول ويجب أن يكون احتمال بيعها مرجحاً وذلك من خلال التزام الإدارة بخطة بيع الأصل وإن يكون قد تم البدء في إتمام الخطة. بالإضافة إلى ما سبق يجب أن يكون متوقفاً أن يتم إستيفاء عملية البيع بالشروط التي تسمح بتقيدها كعملية بيع كاملة خلال عام واحد من تاريخ التكوين، إلا إذا كان التأخير راجعاً إلى أحداث أو ظروف خارجة عن إرادة الشركة وإذا تولفت الأدلة الكافية التي تؤكد استمرار الشركة في التزامها بخطة بيع الأصل. يتم قياس الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع على أساس القيمة الدفترية أو القيمة العادلة مخصوماً منها تكاليف البيع أيهما أقل.

و- الضرائب

يتم تكوين مخصص لمواجهة الإلتزامات والخلافات الضريبية المحتملة من وجهة نظر الإدارة في ضوء المطالبات الضريبية الواردة وبعد إجراء الدراسات اللازمة في هذا الشأن. يتم تحميل قائمة الدخل للشركة بصفة دورية بعبء تقديري للضريبة عن كل فترة مالية والذي يشمل كل من قيمة الضريبة الجارية وكذا الضريبة الموجلة على أن يتم إثبات العبء الفعلي للضريبة في نهاية كل سنة مالية. تتمثل الأصول والإلتزامات الضريبية الموجلة في الآثار الضريبية المتوقعة للفروق المؤقتة الناتجة عن اختلاف قيمة الأصول والإلتزامات طبقاً للقواعد الضريبية المعمول بها بقانون الضرائب المصري ولائحته التنفيذية وبين القيم الدفترية لتلك الأصول والإلتزامات طبقاً للأسس المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية. يتم احتساب الضريبة الجارية على أساس الوعاء الضريبي المحدد طبقاً للقوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها في هذا الشأن وباستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية بينما يتم تحديد قيمة الضريبة الموجلة باستخدام معدلات الضرائب المتوقع تطبيقها في الفترات التي سيتم خلالها تسوية الإلتزام أو استخدام الأصل وبناء على أسعار الضريبة والقوانين الضريبية السارية في تاريخ القوائم المالية. ويتم إثبات الضريبة الموجلة كمصروف أو إيراد بقائمة الدخل باستثناء تلك المتعلقة ببنود أثبتت مباشرة ضمن حقوق الملكية فتعالج الضريبة الموجلة المرتبطة بها هي الأخرى مباشرة ضمن حقوق الملكية. وبصفة عامة يتم الاعتراف بكافة الإلتزامات الضريبية الموجلة (الناتجة عن الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة في المستقبل) بينما لا تثبت الأصول الضريبية الموجلة (الناتجة عن الفروق المؤقتة القابلة للخصم ضريبياً) إلا إذا توافر

احتمال قوى أو دليل آخر مقنع على تحقيق أرباح ضريبية كافية في المستقبل. هذا وتستخدم طريقة الميزانية لإحساب الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة ويتم ترويضها ضمن الأصول والإلتزامات طويلة الأجل.

ج- المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص عندما ينشأ على الشركة التزام حالي (قانوني أو حكومي) نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يترتب على تسوية ذلك الإلتزام تدفق خارج من الشركة في صورة موارد تتضمن منافع إقتصادية وإن تكون التكاليف المقدرة لمواجهة تلك الإلتزامات مرجحة الحدوث ومن الممكن تقدير قيمة الإلتزام بصورة يعتمد عليها. وتمثل القيمة التي يتم الاعتراف بها كمخصص أفضل التقديرات المتاحة للمقابل المطلوب لتسوية الإلتزام الحالي في تاريخ القوائم المالية إذا ما أخذ في الاعتبار المخاطر وظروف عدم التأكد المحيطة بذلك الإلتزام. وعندما يتم قياس مخصص باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الإلتزام الحالي فإن القيمة الدفترية للمخصص تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات. وإذا ما تم خصم التدفقات النقدية فإن القيمة الدفترية للمخصص تتزايد في كل فترة لتعكس القيمة الزمنية للنقود الناتجة عن مضي الفترة. ويتم إثبات هذه الزيادة في المخصص ضمن المصروفات التمويلية بقائمة الدخل.

ح- النقدية وما في حكمها

تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة النقدية بالخزينة والبنوك والودائع تحت الطلب والاستثمارات قصيرة الأجل وعاليه السيولة التي يمكن تحويلها بسهولة الى مبالغ نقدية محددة وبشرط أن يكون تعرضها لمخاطر التغير في قيمتها ضئيلاً وأن يكون تاريخ استحقاق الاستثمار قصير الأجل خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ اقتناؤه. ويتم اعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة غير المباشرة.

ط- الإعتراف بالإيراد

تثبت إيرادات الشركة من توزيعات الأرباح التي تستحقها عن استثماراتها في أدوات حقوق الملكية عند صدور الحق للشركة في الحصول على التوزيعات. ويتم تخفيض تكلفة تلك الإستثمارات بتوزيعات أرباح ما قبل الإقتناء بحيث تمثل بوضوح استرداداً لجزء من تكلفة الإقتناء. يتم الاعتراف بإيرادات خدمات الدعم الفعلي في قائمة الدخل على مدار زمني وفقاً للعقود المبرمة مع الشركات التابعة والشقيقة طبقاً لمبدأ الاستحقاق. تثبت إيرادات التوائد طبقاً لمبدأ الاستحقاق على أساس التوزيع الزمني النسبي مأخوذاً في الاعتبار أصل المبلغ القائم ومعدل الفائدة الفعلي المطبق عن الفترة حتى تاريخ الاستحقاق.

ي- الأدوات المالية

الأصول المالية

يتم الاعتراف بالأصول المالية واستبعادها من الدفاتر طبقاً لتاريخ المعاملة حين يخضع شراء أو بيع الأصول المالية لشروط تعاقدية تتطلب تسليم الأصول المالية في إطار زمني محدد طبقاً للسوق، ويتم الاعتراف الأولى بتلك الأصول المالية بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكلفة المعاملة فيما عدا الأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث يتم الاعتراف بها بالقيمة العادلة.

وقد قامت الشركة بتصنيف الأصول المالية في قائمة المركز المالي كما يلي: أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر - مشتقات مالية ، وأدوات دين تتمثل في أدون الخزائنة والأرصدة لدى البنوك والأرصدة المستحقة

على أطراف ذات علاقة وأرصدة مدينة أخرى. ويعتمد ذلك التصنيف على طبيعة الأصول المالية والغرض من اقتنائها في تاريخ الاعتراف الأولي.

المشتقات المالية

تدخل الشركة عند الحاجة في بعض عقود المشتقات المالية بفرض التغطية الاقتصادية لمخاطر التقلبات في أسعار الصرف كما قد تنشأ مشتقات مالية ضمنية نتيجة لشروط تعاقدية ترد في بعض الاتفاقات الأخرى التي قد تدخل الشركة طرفاً فيها سواء فيما يتعلق بأدوات مالية أو غير مالية. فإذا ما نشأت عن شروط تعاقدية مشتقات مالية ضمنية عندئذ يتم الاعتراف بها بصورة منفصلة عن العقد المنشئ لها وقياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفقاً لمتطلبات المحاسبة عن المشتقات الضمنية وذلك إذا ما كانت تفي بشروط الفصل عن العقود المنشأة وتتسم بنفس الخصائص العامة التي تتميز بها المشتقة المالية المستقلة. ويتم الاعتراف الأولي بالمشتقات المالية بالقيمة العادلة على أن تحمل تكاليف المعاملة ذات العلاقة على قائمة الدخل عند تكديدها، ويتم إدراج التخيرات التي تطرأ على القيمة العادلة للمشتقات المالية خلال كل فترة مالية في قائمة الدخل. وبالنسبة للمشتقات المالية المخصصة عند الاعتراف الأولي بها كأدوات تغطية مخاطر في علاقة تغطية مؤقته وفعالة فيتوقف توقيت الاعتراف بالتغير في قيمتها العادلة بقائمة الدخل على نوع علاقة التغطية وطبيعة البند المغطى.

طريقة الفائدة الفعالة

تستخدم طريقة الفائدة الفعالة لحساب التكلفة المستهلكة للأصول المالية التي تمثل أدوات دين وتوزيع العائد على الفترات المتعلقة بها. ومعدل الفائدة الفعال هو المعدل الذي يتم على أساسه خصم المتحصلات النقدية المستقبلية (والتي تتضمن كافة الاتعاب والمدفوعات أو المقبوضات بين أطراف العقد والتي تعتبر جزء من معدل الفائدة الفعلي كما تتضمن تكلفة المعاملة وأية علاوات أخرى) وذلك على مدار العمر المقدر للأصول المالية أو أي فترة مناسبة أقل. ويتم الاعتراف بالعائد على كافة أدوات الدين على أساس الفائدة الفعالة فيما عدا ما هو مبوب منها كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث يدخل العائد عليها ضمن صافي التغير في قيمتها العادلة.

الالتزامات المالية وإدوات حقوق الملكية المصدرة بمعرفة الشركة

تجريب أداة الدين كالتزام أو كحقوق ملكية

يتم تصنيف الأدوات المالية كالتزامات أو كحقوق ملكية طبقاً لجوهر تعاقدات الشركة وذلك في تاريخ إصدار تلك الأدوات.

أدوات حقوق الملكية

أدوات حقوق الملكية تتمثل في أي تعاقدي يعطى الحق في كافة أصول المنشأة بعد خصم كل ما عليها من التزامات. يتم تسجيل أدوات حقوق الملكية التي تصدرها الشركة بقيمة المبالغ المحصلة أو صافي قيمة الأصول المحولة مخصصاً منها تكاليف الإصدار المرتبطة مباشرة بالمعاملة.

الالتزامات المالية

قامت الشركة بتجريب كافة التزاماتها المالية كالتزامات مالية أخرى، وتتضمن الالتزامات المالية الأخرى أرصدة الموردين والأرصدة المستحقة للأطراف ذات العلاقة وأرصدة دائنة أخرى، ويتم الاعتراف الأولي بالالتزامات المالية الأخرى بالقيمة العادلة (القيمة التي تم استلامها) بعد خصم تكلفة المعاملة على أن يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المستهلكة باستخدام سعر الفائدة الفعال وتوزيع مصروف الفائدة على الفترات المتعلقة به على أساس العائد الفعلي. إن طريقة معدل الفائدة الفعالة هو أسلوب لاحتساب التكلفة المستهلكة للالتزامات المالية وتحصيل مصروف الفائدة على الفترات المتعلقة به.

ومعدل الفائدة الفعال هو المعدل الذي يتم على أساسه خصم المدفوعات النقدية المستقبلية على مدار العمر المقدر للالتزامات المالية أو أي فترة مناسبة أقل.

ك- الإضمحلال في قيمة الأصول

الأصول غير المالية

تقوم الشركة على أساس سنوي أو كلما استدعي الأمر ذلك بمراجعة القيم الدفترية لأصولها الملموسة والأصول غير المالية (مثل الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة) لتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على احتمال حدوث إضمحلال في قيمتها ، فإذا ما توافرت تلك الدلالات أو المؤشرات تقوم الشركة بتقدير القيمة الاستردادية لكل أصل على حدى بغرض تحديد خسائر الإضمحلال. فإذا ما تعذر تقدير القيمة الاستردادية للأصل تقوم الشركة بتقدير القيمة القابلة للإسترداد للوحدة المولدة للنقد التي يتبعها الأصل.

هذا ويتمثل القيمة الاستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في القيمة العادلة - مخصوماً منها تكاليف البيع - أو القيمة الإستخدامية أيهما أكبر.

ويتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من استخدام الأصل أو الوحدة المولدة للنقد بإستخدام معدل خصم قبل حساب الضريبة للوصول إلى القيمة الحالية لتلك التدفقات والتي تعبر عن القيمة الإستخدامية. ويعكس هذا المعدل تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بذلك الأصل والتي لم يتم أخذها في الإعتبار عند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتولدة عنه. وينشأ الإضمحلال إذا كانت القيمة الإستردادية المقدرة لأصل (أو لوحدة مولدة للنقد) أقل من قيمتها الدفترية وعندئذ يتم تخفيض القيمة الدفترية لذلك الأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) لعكس قيمته الإستردادية ويتم الإعتراف بخسائر الإضمحلال فوراً بقائمة الدخل. وعندما ترتفع القيمة الاستردادية للأصل في فترة لاحقة ويكون ذلك مؤشراً على الانخفاض في الخسارة الناتجة عن إضمحلال القيمة والتي أعترف بها في فترات سابقة عندئذ يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو للوحدة المولدة للنقد) بما يتماشى مع القيمة الإستردادية التقديرية الجديدة وبشرط ألا تزيد القيمة الدفترية المحملة بعد الزيادة عن القيمة الدفترية الأصلية التي كان من الممكن أن يصل إليها الأصل لو لم يتم الإعتراف بالخسارة الناتجة عن الإضمحلال في قيمة ذلك الأصل في السنوات السابقة. ويتم إثبات التسوية العكسية لخسائر الإضمحلال فوراً بقائمة الدخل.

الأصول المالية

تقوم الشركة في نهاية كل فترة مالية بتحديد ما إذا كانت هناك دلالات أو مؤشرات على احتمال حدوث إضمحلال في قيمة كافة أصولها المالية فيما عدا تلك التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تعرض قيمة الأصول المالية للإضمحلال عندما يتوافر دليل موضوعي على أن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للاستثمار قد تأثرت بسبب حدث أو أكثر نشأ في تاريخ لاحق للاعتراف الأولي بهذا الأصل المالي.

تقدر خسارة الإضمحلال في قيمة أصل مالي يتم قياسه بالتكلفة المستهلكة بالترق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلى لهذا الأصل المالي.

إذا كان قد سبق الاعتراف بخسائر إضمحلال في قيمة أصول مالية مقياسة بطريقة التكلفة المستهلكة ثم انخفضت قيمة تلك الخسائر خلال فترة لاحقة وأمكن ربط هذا الانخفاض بطريقة موضوعية بحدث وقع بعد تاريخ الإعتراف بها عندئذ يتم رد خسائر الإضمحلال بقائمة الدخل ولكن إلى الحد الذي لا يترتب عليه زيادة القيمة الدفترية للاستثمار في تاريخ الرد عن التكلفة المستهلكة التي كان يمكن أن تصل إليها قيمة الاستثمار لو لم تكن خسائر الإضمحلال قد سبق الاعتراف بها.

- ل- مزايا العاملين قصيرة الأجل
 يتم الاعتراف بالأجور والمرتببات والاجازات المدفوعة الأجر والمرضية والمكافآت والمزايا الأخرى غير النقدية قصيرة الأجل مقابل خدمات العاملين بالشركة على أساس الإستحقاق فى الفترة المالية التى تودى خلالها تلك الخدمات.
- م- توزيعات الأرباح
 يتم الاعتراف بتوزيعات أرباح الشركة على المساهمين ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة وينصيب العاملين فى تلك الأرباح كإلتزام بالقوائم المالية فى الفترة التى يتم إعتاد تلك التوزيعات خلالها من مساهمى الشركة.
- ن- تكلفة الإقتراض
 يتم تحميل تكلفة الإقتراض كمصروف فى الأرباح أو الخسائر عن الفترة التى تكبدت خلالها الشركة هذه التكلفة.
- س- نصيب السهم فى الأرباح
 يتم احتساب النصيب الأساسى والمخفض للسهم فى الأرباح بقسمة الربح أو الخسارة للمنسوبة إلى ملاك الأسهم العادية بالشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة.
- ع- مصادر استنباط القيمة العادية
 يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية الواردة بالإيضاح رقم (٣) من الإدارة أن تستخدم تقديرات وإفتراضات لتحديد القيمة الدفترية للأصول والإلتزامات التى لا يمكن قياسها بشكل واضح من خلال المصادر الأخرى.
 هذا ويعتمد القيمة العادية للأدوات المالية المتداولة فى السوق النشطة على أسعار السوق المعلنة لتلك الأدوات فى تاريخ القوائم المالية. بينما يتم تحديد القيمة العادية للأدوات المالية التى لا يتم تداولها فى سوق نشطة عن طريق استخدام أساليب التقييم التى تستخدم مدخلات وإفتراضات ملائمة تعتمد على أحوال السوق فى تاريخ القوائم المالية مع تعديلها كلما كان ذلك ضرورياً بما يتوافق مع الأحداث والظروف المحيطة بالشركة ومعاملتها مع الغير.
- ف- الإحتياطى القانونى
 طبقاً للنظام الأساسى للشركة يتم تجنوب ٥% من صافى الأرباح لتكوين الإحتياطى القانونى ويجوز إيقاف تجنوب هذه المبالغ متى وصل رصيد هذا الإحتياطى إلى ٥٠% من قيمة رأس المال المصدر ويتم استئناف عملية التجنوب متى قل رصيد الإحتياطى عن هذا الحد ، ويمكن استخدام هذا الإحتياطى فى تغطية الخسائر كما يمكن استخدامه فى زيادة رأس مال الشركة بشرط موافقة الجمعية العامة العادية لمساهمى الشركة.
- ص- حصة العاملين فى الأرباح
 يحق للعاملين حصة فى الأرباح تعادل نسبة ١٠% مما يقرر توزيعه نقداً وبما لا يزيد على مجموع أجورهم السنوية، ويتم الاعتراف بحصة العاملين فى الأرباح كتوزيعات ارباح من خلال حقوق الملكية وكإلتزام خلال الفترة المالية التى قام فيها مساهمى الشركة باعتماد هذا التوزيع ونظراً لأن توزيع الأرباح هو حق أصيل لمساهمى الشركة فلا يتم الاعتراف بإلتزام قبل العاملين فى الأرباح التى لم يتم الاعلان عن توزيعها حتى تاريخ القوائم المالية (الأرباح المرحلة).
- ق- قائمة التصفقات النقدية
 يتم إعداد قائمة التصفقات النقدية باستخدام الطريقة غير المباشرة.

٤- إيرادات خدمات الدعم الفني

(بالآلاف جنيه مصري)

الفترة من تاريخ التأسيس

حتى

٣١ ديسمبر ٢٠١٢

١٠٢ ٥٨٠

٨٢ ٣١٧

١٨٤ ٨٩٧

الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول
شيو تكنولوجى جويبت فينتشر (كوربورايشن)

طبقاً لاتفاقية خطة التقسيم المشار إليها في الايضاح رقم (١- ج)، تم اثبات إيرادات الشركة من خدمات الدعم الفني ابتداء من ١٥ ابريل ٢٠١١ ويمثل اليوم التالي للتاريخ الفعلي للتقسيم، والتحقق على تسوية المستحق للشركة عن الفترة المالية حتى نهاية ديسمبر ٢٠١١ بمبلغ ٧٢ ٨٨١ ألف جنيه مصري خصماً من الرصيد المستحق الى شركة أوراسكوم تليكوم القابضة.

٥ ويتاريخ ١٥ أكتوبر ٢٠١٢ مارست شركة فرانس تليكوم حقتها المنصوص عليه باتفاقية المساهمين المعلنة فى ١١ ابريل ٢٠١٢ بين كل من الشركة وشركة فرانس تليكوم والذي يتطرق بمساهمتهما فى الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول وطلبت من الشركة أن تقوم بحوالة عقد الخدمات العامة التي كانت تقوم بموجبه بتقديم خدمات إدارة للشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول وذلك كما هو وارد بصورة أكثر تفصيلاً بالايضاح رقم ١٩.

٥- إيرادات من توزيعات أرباح عن الاستثمارات

(بالآلاف جنيه مصري)

الفترة من تاريخ التأسيس

حتى

٣١ ديسمبر ٢٠١٢

١٠٩ ٧٢٤

٤١ ٠٠٤

٢ ٨٢٢ ٧١٠

٢ ٩٧٣ ٤٣٨

الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول
شيو تكنولوجى جويبت فينتشر (كوربورايشن)
شركة موبينيل للاتصالات

- طبقاً لاتفاقية خطة التقسيم المشار إليها في الايضاح رقم (١- ج)، تم اثبات إيرادات الشركة من توزيعات الأرباح التي أقرتها الجمعيات العمومية للشركات التابعة والشقيقة ابتداء من ١٥ ابريل ٢٠١١، وتسوية المستحق للشركة عن الفترة المالية حتى نهاية ديسمبر ٢٠١١ بمبلغ ١٠٩ ٧٢٤ ألف جنيه مصري خصماً من الرصيد المستحق الى شركة أوراسكوم تليكوم القابضة.

- فى ٤ يونيو ٢٠١٢ أقرت الجمعية العامة العادية لشركة موبينيل للاتصالات (شركة شقيقة) توزيع الأرباح الناتجة عن بيع حصتها فى أسهم الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول وقد بلغ نصيب الشركة فى تلك التوزيعات مبلغ ٢ ٨٢٢ ٧١٠ ألف جنيه مصري تم إدراجها في قائمة الدخل ضمن إيرادات من توزيعات أرباح الاستثمارات علماً بأن الشركة قامت بتحصيل تلك التوزيعات خلال شهر يونيو ٢٠١٢.

٦- تكلفة العاملين ورواتب ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة
(بالآلاف جنيه مصري)

<u>الفترة من تاريخ التأسيس</u>
<u>حتى</u>
<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٢</u>
٩ ٧٩٤
٤ ٧٠٨
<u>١٤ ٥٠٢</u>

تكلفة العاملين
رواتب وبدلات أعضاء مجلس الإدارة

٧- ضرائب الدخل
(بالآلاف جنيه مصري)

<u>الفترة من تاريخ التأسيس</u>
<u>حتى</u>
<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٢</u>
٨٩ ٤٨٤
٣٥٣
<u>٨٩ ٨٣٧</u>

ضريبة الدخل الجارية
ضريبة الدخل الموجبة

تصويبات لأحتماب المعدل الفطى للضريبة:
(بالآلاف جنيه مصري)

<u>الفترة من تاريخ التأسيس</u>
<u>حتى</u>
<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٢</u>
٦ ٣٩٧ ٠٨٣
١ ٢٨٣
٦٥٨ ٤٢٣
(٢٤٠ ٦٢٠)
(١ ٢٤٤ ٠٥٧)
(٥ ٢١٠ ٧٦٤)
<u>٣٦١ ٣٤٨</u>
٢ ٠٠٠
<u>٨٧ ٨٣٧</u>
<u>٨٩ ٨٣٧</u>
<u>% ١,٤٠</u>

صافى الربح المحاسبى قبل الضريبة
إضافات إلى الربح المحاسبى
مخصصات مكونة
مخصصات انتقى الغرض منها
خصومات من الربح المحاسبى
إعفاءات ضريبية

صافى الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية)

ضريبة الدخل المحسوبة طبقاً لسعر قانون الضرائب (أول عشرة مليون جنيه مصري من الربح الضريبي)

الربح الضريبي الذي يزيد عن عشرة مليون جنيه مصري

المعدل الفطى للضريبة

<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٢</u>	٨- النقدية وما في حكمها
٥٩	(بالآلاف جنيه مصري)
٢٨٨	نقدية بالصندوق
٢٣٤ ٢٤٢	بدون حسابات جارية بالعملة المحلية
١ ٢٢٠ ٥٠٣	بدون حسابات جارية بالعملة الاجنبية
<u>١ ٤٥٥ ٠٩٢</u>	ودائع بالعملة الأجنبية

<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٢</u>	٩- ارصدة مستحقة على اطراف ذات علاقة*
٥١ ٨١٣	١- متداولة
٢١٦	(بالآلاف جنيه مصري)
١ ٨٧٤	شيو تكنولوجى جويبت فيلتشر (كورپوريشن)
٤ ٥٨٣	لينك ايجيبت
٣ ٤٢١	الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول
٢٤ ٦٠٠	اوراسكوم تيلكوم لبنان
٣٢٨ ٧٢٨	ارنو لخدمات الاتصالات
٥ ٥٠٠	ترانس وورد أسوسيت (الخاصة) ليمتد - باكستان
٣ ٥٤١	أوراكاب القابضة
٩٥٩ ٠٦٧	لينك دوت نت
<u>(٣٢٨ ٧٢٨)</u>	اوراسكوم تيليكوم القابضة (الشركة القاسمة) ***
<u>١ ٠٥٤ ٦١٥</u>	الشرق الاوسط وشمال افريقيا للكوابل البحرية-مينا للكوابل الإضمحلل أوراكاب القابضة **

١٩ ٣٣٨	ب- غير متداولة
١٨ ٠١٨	(بالآلاف جنيه مصري)
<u>٣٧ ٣٥٦</u>	ارنو لخدمات الاتصالات
	ترانس وورد أسوسيت (الخاصة) ليمتد - باكستان

° في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٠ (وهو التاريخ المتخذ كأساس للانقسام) بلغ إجمالي الأرصدة المستحقة على أطراف ذات علاقة مبلغ ٤١٥ ٠٧٢ ١ ألف جنيه مصري تقابلها خسائر اضمحلال متراكمة في قيمتها بمبلغ ٢٨٦ ٢٢٨ ألف جنيه مصري وبذلك تكون القيمة الدفترية لتلك الأرصدة في ذلك التاريخ بمبلغ ١٢٩ ٨٤٤ ألف جنيه مصري. هذا وقد تم تسوية صافي الحركة التي تمت على هذه الأرصدة خلال الفترة اعتباراً من التاريخ المتخذ كأساس للانقسام وحتى تنفيذ الانقسام ونقل الأرصدة لدفاتر الشركة وذلك خصماً على رصيد شركة اوراسكوم تيليكوم القابضة. وتجدر الإشارة إلى أن الشركة قد قامت بالاعتراف في قائمة الدخل بخسائر اضمحلال في الأرصدة المستحقة على أطراف ذات علاقة خلال الفترة من تاريخ التأسيس الفعلي في ٢٩ نوفمبر ٢٠١١ (تاريخ تنفيذ الانقسام) وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ بمبلغ يقدر بحوالي ١٠٩ مليون جنيه مصري منها ١٠٠ مليون جنيه مصري تخص شركة أوركااب القابضة وحدها كما هو وارد أدناه ، كما قامت الشركة برد خسائر اضمحلال تُقدر بحوالي ٢٤١ مليون جنيه مصري إلى قائمة الدخل كانت مكونة للاستثمار في شركة ميد كابل ليمتد - المملكة المتحدة (شركة تابعة) وللأرصدة المستحقة عليها ، طمأ بأن تلك الخسائر تم ردها نتيجة عملية بيع الشركة التابعة كما هو وارد بصورة أكثر تفصيلاً بالإيضاح رقم ١٥.

°° تتضمن خسائر اضمحلال المعترف بها بقائمة الدخل خلال العام حوالي ١٠٠ مليون جنيه مصري تم تكوينها بناء على تقدير الإدارة للقيمة المتولدة استردادها من المبالغ المحولة لشركة أوركااب القابضة في ضوء المعلومات المتاحة والظروف المحيطة في تاريخ القوائم المالية.

°°° في ١٥ نوفمبر ٢٠١٢ قامت الشركة بتوقيع الاتفاقية النهائية مع شركة فيمبلكوم وهي الشركة الام لشركة اوراسكوم تيليكوم القابضة والخاصة بتسوية كافة الأرصدة المتبادلة مع شركة اوراسكوم تيليكوم القابضة. هذا وقد تم تسوية كافة الأرصدة المتبادلة من للتاريخ المتخذ كأساس للانقسام وحتى تاريخ الاتفاقية.

١٠- أرصدة مدينة اخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٢	(بالآلاف جنيه مصري)
٣٠	مصرفات مدفوعة مقدماً
٦١٣	ارصدة مدينة اخرى
٤٠٢	سلف وعهد عاملين
١٧٩	فوائد مستحقة
٩٨٣	ضرائب خصم وإضافة
<u>٢ ٢٠٧</u>	

١١- مشتقات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تتمثل المشتقات المالية بالقيمة العادلة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ فيما يلي:

المحمل على قائمة الدخل/أرباح/(خسائر)	القيمة العادلة أصل/(التزام)	
١٠٦١ ١٥٩	١٠٦١ ١٥٩	القيمة العادلة لحق الشركة في حال تنفيذ خيار البيع *
(١٦٧ ٠١٣)	---	القيمة العادلة لمقود صرف آجل **
٨٩٤ ١٤٦	١٠٦١ ١٥٩	

* يمثل القيمة العادلة للخيار الذي يحق للشركة بموجبه بيع حصتها في الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول بما في ذلك الحقوق التصويتية إلى شركة فرانس تيلكوم طبقاً لاتفاقية المساهمين المعدلة في ١١ أبريل ٢٠١٢ والمشار إليها تفصيلاً بالإيضاح رقم (٢٧). وقد تضمنت الاتفاقية المعدلة منح شركة فرانس تيلكوم خيار شراء كل أسهم (وليس أقل من كل أسهم) الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول المملوكة مباشرة للشركة والمبوية بقائمة المركز المالي المستقلة ضمن استثمارات في شركات شقيقة والتي تبلغ نسبتها ٥٠%، بالإضافة إلى النسبة المرتبطة بالحقوق التصويتية والتي بلغت ٢٨,٧٥% عدد تنفيذ الصنفية. وسوف يكون لفرانس تيلكوم الحق في ممارسة خيار الشراء خلال شهرى يناير وفبراير من كل عام ابتداء من السنة المنتهية في ٢٠١٣ حتى ٢٠١٧ مقابل سعر محدد يزداد سنوياً ويبدأ من ٢٤٢,٥ جنيه مصرى للسهم حتى ٢٩٦ جنيه مصرى للسهم لكل سهم من أسهم الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول.

وعلى الجانب الاخر تتضمن الاتفاقية المشار إليها بالإيضاح (٢٧) منح الشركة خيار بيع ١,٦٧% سنوياً من الأسهم المملوكة لها في الشركة الشقيقة المشار إليها بعاليه وذلك خلال كل من يناير وفبراير من كل سنة مذكورة بناء على السعر المحدد لكل سنة والذي يبدأ من ٢٦٨,٥ جنيه مصرى للسهم خلال ٢٠١٥ حتى ٢٩٦ جنيه مصرى للسهم في ٢٠١٧ لكل سهم من أسهم الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول.

وقد قامت الإدارة بالاستماعة بمقيم مستقل لتقدير القيمة العادلة لكل من خيارات البيع والشراء المشار إليها وقد نتج عن ذلك وجود أصل مالى للشركة بمبلغ ١٠٦١ مليون جنيه مصرى تم تحديد قيمته العادلة باستخدام إحدى طرق تقييم الخيارات المتعارف عليها.

٥٥ عقود الصرف الآجلة

قامت الشركة بالدخول في عقود صرف آجلة وفيما يلي بيان بالعقود التي تم الدخول فيها خلال الفترة، وكذا أرباح / (خسائر) القيمة العادلة لكافة العقود المنفذة خلال الفترة :

الحد	الإلتزام	العملة المشتراه	أرباح / (خسائر)	القيمة العادلة أصل / (التزام)
جنيه مقابل يورو	٣ ٠٣٧ ٥٠٠ جنيه	٣٧٨ ٧٦٤ يورو	(١١٧ ٢٢٧)	—
جنيه مقابل يورو	٢ ٨٢٣ ٨٧٦ جنيه	٣٥٠ ٩٤٦ يورو	(١٤٤ ١٩١)	—
يورو مقابل دولار	١٩٤ ٧٣٤ يورو	٢٥٠ ٠٠٠ دولار أمريكي	٢٤ ٥٣٨	—
يورو مقابل دولار	١٧٧ ١٩٥ يورو	٢٢٧ ٥٢٠ دولار أمريكي	٣١ ١٣٠	—
يورو مقابل دولار	٣٧٠ ٠٠٠ يورو	٤٦٧ ٣٧٨ دولار أمريكي	٣٢ ١٠٢	—
دولار مقابل يورو	٢٥ ٢٤٠ دولار	٢٠ ٠٠٠ يورو	٦ ٦٣٥	—
			(١٦٧ ٠١٣)	—

١٢- أرصدة دائنة أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٢	(بالآلاف جنيه مصري)
٢١	ضرائب خصم من المنبع
٣٨	هيئة التأمينات الاجتماعية
١٢٧	ضريبة كسب عمل
٨٩ ٤٨٤	ضريبة الدخل الجارية المستحقة
٧ ٢٨٥	مصروفات مستحقة
٨ ٩٥٤	دائنو توزيعات عاملين *
١٠٥ ٩٠٩	

* قررت الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ٢٨ يوليو ٢٠١٢ الموافقة على اعتماد قائمة توزيع الأرباح وفقاً لمقترح مجلس الإدارة عن الفترة من تاريخ التأسيس حتى ٧ يوليو ٢٠١٢ حيث بلغت التوزيعات الدورية ١٠٠٥ جنيه مصري لكل سهم من أسهم رأس مال الشركة البالغة عددها ٦٢٠ ٦٩٠ ٢٤٥ ٥ سهم، كما قررت الجمعية اعتماد توزيعات العاملين بمبلغ ١٠ مليون جنيه مصري.

١٣- ارصدة مستحقة لإطراف ذات علاقة

٣١ ديسمبر ٢٠١٢
٣٦٥ ٢٩٠
٢٨ ١٢٥
<u>٣٩٣ ٤١٥</u>

(بالآلاف جنيه مصري)

أوريسكوم تليكوم فيشرز

وزير التسيمة

١٤- أصول ثابتة (بالصافي)

(بالآلاف جنيه مصري)

مباني	أجهزة كمبيوتر	اثاث	الإجمالي
---	---	---	---
٤٤ ٧٤٣	١٤٧	١٢٦	٤٥ ٠١٦
<u>٤٤ ٧٤٣</u>	<u>١٤٧</u>	<u>١٢٦</u>	<u>٤٥ ٠١٦</u>
---	---	---	---
٨٩٥	٣٠	٥	٩٣٠
<u>٨٩٥</u>	<u>٣٠</u>	<u>٥</u>	<u>٩٣٠</u>
<u>٤٣ ٨٤٨</u>	<u>١١٧</u>	<u>١٢١</u>	<u>٤٤ ٠٨٦</u>

التكلفة

في تاريخ التأسيس

الإضافات خلال الفترة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

مجموع الإهلاك

في تاريخ التأسيس

إهلاك الفترة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

خلال الربع الأول من ٢٠١٢ قامت الشركة بالتوصل الى اتفاق مبدئي مع شركة أوريسكوم تليكوم القابضة على شراء المقر الاداري، كما قامت الشركة باثبات قيمة المقر بناء على القيمة المتفق عليها بمبلغ ٤٤ ٧٤٣ ألف جنيه مصري ، خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٢ تم التوصل لإتفاق نهائي بخصوص قيمة المبنى حيث تم تسوية الرصيد المستحق إلى شركة أوريسكوم تليكوم القابضة كما هو وارد بالإيضاح رقم (٩).

١٥ - استثمارات في شركات تابعة (بالصافي)

٣١ ديسمبر ٢٠١٢	نسبة المساهمة %	الدولة	(بالآلاف جنيه مصري)
٦١٣ ٦٣٢	٧٥	كوريا الشمالية	شيو تكنولوجى جوينت فينتشر (كوريوليك)
٧٥٢ ٧٦٦	١٠٠	جمهورية مصر العربية	الشرق الاوسط وشمال افريقيا للكاوبل البحرية-مينا للكاوبل
—	١٠٠	المملكة المتحدة	ميد كابل ليمتد - المملكة المتحدة **
٦٠ ٨٦٢	٥١	باكستان	ترانس وورلد أسوسيت (الخاصة) ليمتد - باكستان ****
٦٠٥ ٦٠٢	٩٩,٩	جمهورية مصر العربية	اوراسكوم تيليكوم فينتشرز
١٦٠	١	جمهورية مصر العربية	ارو لخدمات الاتصالات *
٢٧	٩٩,٢	جمهورية مصر العربية	اوراسكوم تيليكوم لخدمات البنية التحتية للمحمول
—	—	—	<u>الأضمحلال في استثمارات في شركات تابعة</u>
(٢٥٦ ٩٤٨)	—	—	ميد كابل ليمتد - المملكة المتحدة **
١ ٧٧٦ ١٠١	—	—	الشرق الاوسط وشمال افريقيا للكاوبل البحرية-مينا للكاوبل ***

في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٠ وهو التاريخ المتخذ كأساس للتقسيم بلغ رصيد الاستثمارات في شركات تابعة ١ ٨٧٢ ١٨٠ ألف جنيه مصري (بعد خصم الأضمحلال)، وتتمثل الحركة التي حدثت خلال الفترة في زيادة رأسمال شيو تكنولوجى جوينت فينتشر (كوريوليك) بما يعادل مبلغ ١٣١ ٦١٠ ألف جنيه مصري تم سدادهما نقدا بواسطة شركة أوراسكوم تيليكوم القابضة وبمبلغ ٢٩ ٢٣٢ ألف جنيه مصري تم زيادتهم من خلال الرصيد المستحق للشركة نتيجة المعاملات المتبادلة بين الشركة القابضة والتابعة، كما تم تأسيس شركة أوراسكوم تيليكوم لخدمات البنية التحتية للمحمول وتبلغ حصة الشركة فيها ٢٧ ألف جنيه مصري وتخفيض قيمة الاستثمار في شركة الشرق الاوسط وشمال افريقيا للكاوبل البحرية - مينا للكاوبل بمبلغ ٩٤٨ ٢٥٦ ألف جنيه مصري خلال الربع الأخير من العام كما سيرد أدناه.

* تم كويوب الاستثمار الخاص بشركة ارو لخدمات الاتصالات ضمن استثمارات في شركات تابعة على الرغم من أن الشركة تملك نسبة ١% من أسهم شركة ارو لخدمات الاتصالات وذلك لأن الشركة تملك أيضا بطريقة غير مباشرة نسبة ٩٩% من أسهم شركة ارو لخدمات الاتصالات من خلال شركة أوراسكوم تيليكوم فينتشرز وهي شركة تابعة مملوكة لشركة أوراسكوم تيليكوم للاتصالات والأعلام والتكنولوجيا القابضة بطريقة مباشرة وغير مباشرة بنسبة ١٠٠%.

** قامت الشركة خلال نوفمبر ٢٠١٢ ببيع كامل حصتها في شركة ميد كابل ليمتد - المملكة المتحدة (شركة تابعة) الي شركة اوراسكوم تيليكوم القابضة هذا وقد تم الاتفاق على نقل ملكية الاسهم بالاضافة الي الرصيد المستحق للشركة من شركة ميد كابل ليمتد مقابل القيمة المقدرة بمبلغ ١٢,٣ مليون يورو مما نتج عنه رد الانخفاض في قيمة الاستثمار بمبلغ ٥,٦ مليون جنيه مصري ورد الانخفاض في قيمة الارصدة المستحقة من اطراف ذات علاقة بمبلغ ٢٣٥,٤ مليون جنيه مصري بقائمة الدخل ضمن بند مخصصات لتقي الغرض منها.

وقد بلغت الخسائر المحققة نتيجة البيع ١٤٢ مليون جنيه مصري تم تحميلها على قائمة الدخل ضمن بند خسائر بيع استثمارات في شركات تابعة. هذا وقد تم تسوية القيمة ضمن الاتفاقية الموقعة بتاريخ ١٥ نوفمبر ٢٠١٢ بين الشركة وشركة فيمبلكوم (الشركة الام لشركة اوراسكوم تيليكوم القابضة).

*** تم تخفيض قيمة الاستثمار في شركة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للكوابل البحرية - ميناء الكوابل بناء على الدراسة المعدة بواسطة الشركة حيث تبين انخفاض القيمة الاستردادية المقدرة من التكلفة الدفترية للاستثمار في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢. هذا وقد تم تحميل قيمة الانخفاض البالغ ٩٤٨ ٢٥٦ ألف جنيه مصرى على قائمة الدخل ضمن خسائر أضحلال في استثمارات في شركات تابعة.

*** قامت شركة ترانس وورد أسوسيت (الخاصة) ليمتد - باكستان بالحصول على قروض من البنوك وذلك فى مقابل رهن أسهمها للحصول على تلك القروض.

١٦- استثمارات في شركات شقيقة

٣١ ديسمبر ٢٠١٢	نسبة المساهمة	الدولة	(بالآلاف جنيه مصرى)
	%		
٢١٦ ٤٨٧	٥	جمهورية مصر العربية	الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول ش.م.م
٥٦ ٠٧٣	٢٨,٧٥	بلجيكا	ام تى تليكوم اس سي ار ال
<u>٢٧٢ ٥٦٠</u>			

هذا وقد كانت القيمة الدفترية للاستثمارات في شركات شقيقة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٠ وهو التاريخ المتخذ كأساس للانقسام بمبلغ ٤٣٠ ٣٦١ ألف جنيه مصرى كالتالى:

٣٠ سبتمبر ٢٠١٠	نسبة المساهمة	
	%	
٤٩٥ ٤٩٦	٢٨,٧٥%	موبينيل للاتصالات
٨٦٥ ٩٣٤	٢٠%	الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول
<u>١ ٣٦١ ٤٣٠</u>		

وطبقاً لما هو وارد بصورة تفصيلية بالايضاح رقم (٢٧) فقد قامت الشركة ببيع جزء من حصتها المباشرة في رأسمال الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول تمثل ١٥% من رأسمال الشركة الشقيقة بمبلغ ٣٠٣٧ ٥٠٠ ألف جنيه مصرى حيث بلغت للقيمة الدفترية للأسهم المباعة مبلغ ٤٤٧ ٦٤٩ ألف جنيه مصرى ونتج عن ذلك أرباح بيع بمبلغ ٢ ٣٨٨ ٠٥٣ ألف جنيه مصرى تم إدراجها في قائمة الدخل خلال الفترة.

وبذلك أصبحت القيمة الدفترية للحصة المباشرة المحتفظ بها برأسمال الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول بمبلغ ٢١٦ ٤٨٧ ألف جنيه مصرى.

كما قامت الشركة ببيع حصتها المباشرة في رأس مال شركة موبينيل للاتصالات والتي تمثل ٢٨,٧٥% من رأس مال الشركة الشقيقة بمبلغ ١٤٨ ٩٢٥ ألف جنيه حيث بلغت القيمة الدفترية للأسهم المباعة مبلغ ٤٩٦ ٤٩٥ ألف جنيه مصرى ونتج عنها خسائر بيع بمبلغ ٥٧١ ٣٤٦ ألف جنيه مصرى تم إدراجها في قائمة الدخل خلال الفترة.

بالإضافة إلى ما سبق ومن أجل محافظة الشركة على نفس الحقوق التصويتية التي كانت تتمتع بها في رأسمال الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول قبل البيع الجزئى لحصتها المباشرة بها فقد قامت الشركة في إطار نفس الصفقة بشراء عدد ٢٨ ٧٥٠ ألف سهم بمبلغ ٦٠٩ مليون يورو من أسهم شركة ام تى تليكوم اس سي ار ال تمثل أسهم تصويتية فئة ب (Class B shares) بنسبة ٢٨,٧٥% حيث تمتلك شركة ام تى تليكوم اس سي ار ال حصة قدرها ٩٢,٩% من أسهم الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول بعد استكمال عرض الشراء الاجبارى لأسهم الشركة المصرية.

١٧- رأس المال

حدد رأس المال المرخص به بمبلغ ٢٢ مليار جنيه مصري كما بلغ رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ ٠٦٠ ١٩٠ ٢٠٣ ٢ جنيه مصري يتمثل في ٦٢٠ ٦٩٠ ٢٤٥ ٥ سهم بقيمة إسمية ٠٠٤٢ جنيه مصري لكل سهم وفقاً لقرار الهيئة العامة للاستثمار وموافقة الجمعية العامة غير العادية لشركة أوراسكوم تليكوم القابضة (القاسمة) كما هو موضح بصورة أكثر تفصيلاً في الإيضاح رقم (١-ج).

١٨- نصيب السهم من صافي أرباح الفترة

أ. الأساسي: يحسب النصيب الأساسي للسهم بقسمة صافي الأرباح المتاحة لمساهمي الشركة الأم على المتوسط المرجح للأسهم القائمة خلال الفترة.

الفترة من تاريخ التأسيس	صافي أرباح الفترة (بالآلاف جنيه مصري)
حتى	
٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٦ ٣٠٧ ٢٤٦
(١٠ ٠٠٠)	
٦ ٢٩٧ ٢٤٦	يخصم
٥ ٢٤٥ ٦٩١	توزيعات العاملين (بالآلاف جنيه مصري)
١,٢٠	المتوسط المرجح لعدد الأسهم خلال الفترة (بالآلاف)
	نصيب السهم من صافي أرباح الفترة (بالجنيه المصري)

ب. المخفض: يحسب النصيب المخفض للسهم في الربح بتعديل المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة بالفراض تحويل كافة الأدوات المالية القابلة للتحويل لأسهم في رأس مال الشركة وخيار الأسهم ويتم تعديل صافي الربح باستبعاد تكلفة أدوات الدين القابلة للتحويل مع مراعاة الأثر الضريبي لذلك. وبالنسبة لخيار الأسهم يضاف إلى متوسط عدد الأسهم العادية متوسط عدد الأسهم المحتمل إصدارها بموجب خيارات ويستبعد من ذلك متوسط عدد الأسهم المحتملة مرجحاً بالعلاقة بين سعر تنفيذ الخيار ومتوسط القيمة العادلة للسهم خلال الفترة. ونظراً لعدم وجود أدوات دين قابلة للتحويل لأسهم في رأس مال الشركة ذاتها فإن نصيب السهم المخفض في الأرباح لا يختلف عن نصيب السهم الأساسي في الأرباح.

١٩- إيرادات أخرى

تتضمن الإيرادات الأخرى مقابل حوالة عقد الخدمات العامة المبرم مع الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول ش.م.م من أوراسكوم للإتصالات والإعلام والتكنولوجيا القابضة ش.م.م إلى فرانس تيلكوم والتي بموجبها قامت شركة فرانس تيلكوم بممارسة حقها في طلب حوالة عقد الخدمات العامة والذي كانت الشركة تقوم بموجبه بتقديم خدمات إدارة للشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول.

وقد قامت شركة فرانس تيلكوم بممارسة حق طلب حوالة عقد الإدارة وفقاً لاتفاقية المساهمين المعدلة في ١١ أبريل ٢٠١٢ بين كل من الشركة وشركة فرانس تيلكوم والذي يطلق بمساهمتها في الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول. حيث تنص الاتفاقية على قيام شركة فرانس تيلكوم بسداد مبلغ ١١٥ مليون يورو يتضمن قيمة أتعاب الإدارة المستحقة عن الفترة من ١ يوليو ٢٠١٢ حتى تاريخ تحويل العقد بمبلغ ٢٠٢ مليون يورو تم إدراجها ضمن إيرادات خدمات دعم فني كما تنص أيضاً على تسوية الرصيد المستحق على الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول بمبلغ ١٠٦ مليون يورو مقابل قيام الشركة بتحويل العقد.

كما تنص اتفاقية المساهمين المعدلة أيضاً على إبرام عقد خدمات استشارية جديد بين كل من الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول والشركة في إطار تنفيذ البنود التعاقدية الخاصة بحوالة عقد الإدارة إلى شركة فرانس تيلكوم.

٢٠- مخصصات

٣١ ديسمبر ٢٠١٢	تدعيم	الرصيد في تاريخ الإلتصاف	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٢٩٢ ٧٢١	٢٩٢ ٧٢١	--	مخصص مطالبات محتملة
٢٩٢ ٧٢١	٢٩٢ ٧٢١	--	إجمالي المخصصات

٢١- المواقف الضريبية

ضريبة شركات الأموال

تخضع الشركة لأحكام قانون ضريبة الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولاحته التنفيذية. وسوف تقوم الشركة بتقديم القرارها الضريبي الأول على الفترة المالية منذ ٢٩ نوفمبر ٢٠١١ (تاريخ التأسيس) إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ (فترة مالية ممتدة).

ضريبة كسب عمل

يتم سداد ضريبة كسب العمل لمصلحة الضرائب في تاريخ إستحقاقها.

ضريبة الخصم

يتم سداد ضريبة الخصم لمصلحة الضرائب في تاريخ إستحقاقها.

وجدير بالذكر أن رئيس الجمهورية قد أصدر قراراً بتاريخ ٦ ديسمبر ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام قوانين الضرائب المصرية، وقد تم نشر هذا القرار بالجريدة الرسمية في ذلك التاريخ. وعلى الرغم من عدم صدور قرار رسمي بتطبيق أو استمرار العمل بتلك التعديلات إلا أنه لم يتم اتخاذ أى إجراءات تنفيذ تفعيل ذلك القرار من عدمه حتى تاريخ إصدار القوائم المالية المرفقة. ونظراً لعدم توافر معلومات كافية في هذا الشأن، فلم تتمكن الإدارة من تحديد مدى تأثير هذا القرار - إذا ما تم تفعيله - على القوائم المالية المستقلة للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ وكذا على الأوعية الضريبية لها.

٢٢- أهم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

الرصيد مدین (والن)	حجم المعاملات	طبيعة المعاملات	طبيعة العلاقة	(بالآلاف جنيه مصري)
٥١ ٨١٣	٥ ٤٠٩	سداد مصروفات نيابة عن الطرف ذو العلاقة	شركة تابعة	شيو تكنولوجى جويت فينتشر (كوربوليك)
	٨٢ ٣١٧	إيرادات أتعاب إدارة (دعم فنى)		
	٤١ ٠٠٤	إيرادات توزيعات أرباح		
١ ٨٧٤	١٠٢ ٥٨٠	إيرادات أتعاب إدارة (دعم فنى)	شركة شقيقة	الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول
	١٠٩ ٧٢٤	إيرادات توزيعات أرباح		
---	٢ ٨٢٢ ٧١٠	إيرادات توزيعات أرباح	شركة شقيقة	شركة موبينيل للاتصالات
٤ ٥٨٣	٥٥٢	سداد مصروفات نيابة عن الطرف ذى العلاقة	شركة تابعة لأوراسكوم تيلكوم فينشرز	أوراسكوم تيلكوم لبنان
٩٥٩ ٠٦٧	١١٤ ١٩٠	تحويلات نقدية للطرف ذو علاقة	شركة تابعة	الشرق الاوسط وشمال افريقيا للكوابل البحرية-مينا الكوابل
	٥ ٤٤٣	سداد مصروفات نيابة عن الطرف ذى العلاقة		
---	٧ ٨٦٢	سداد مصروفات نيابة عن الطرف ذى العلاقة	شركة تابعة	ميد كابل ليمتد - المملكة المتحدة
	٦ ٢٠٢	فوائد دائنه عن قروض		
٤٢ ٦١٨	٣١	سداد مصروفات نيابة عن الطرف ذى العلاقة	شركة تابعة	ترانس وورلد أموسيت (الخاصة) ليمتد - باكستان
	١ ٣٣٢	فوائد دلتنه عن قروض		
(٣٦٥ ٢٩٠)	(٤٢٥ ٤٣٩)	تحويلات نقدية من الطرف ذى العلاقة	شركة تابعة	اوراسكوم تيليكوم فينتشرز
	(١٣ ٣٥٧)	سداد مصروفات نيابة عن الشركة		
	٤١١	سداد مصروفات نيابة عن الطرف ذى العلاقة		
---	٥٥ ٨٧٣	تحويلات نقدية للطرف ذو علاقة	شركة تابعة	أوراكاب القابضة
	٨٢٨	سداد مصروفات نيابة عن الطرف ذى العلاقة		
٢٨ ١٢٥	(٢٦ ١٨٠)	سداد مصروفات نيابة عن الشركة		وزير المستنت

٢٣- المعاملات غير النقدية المرتبطة بأنشطة الاستثمار والتمويل

قامت الشركة خلال الفترة بإجراء بعض المعاملات غير النقدية وهي التي تم استبعاد أثرها من قائمة التفتقات النقدية المرفقة. وفيما يلي أهم تلك المعاملات والبيود المتعلقة بها:

٣١ ديسمبر ٢٠١٢		(بالآلاف جنيه مصري)
النقص	الزيادة	
	١ ٨٧٢ ١٧٩	استثمارات في شركات تابعة
	٢١٦ ٤٨٢	استثمارات في شركات شقيقة
	٨٨٨ ١٩٤	مستحق على أطراف ذات علاقة
	١ ١٤٤ ٩٤٣	أصول محتفظ بها بغرض البيع
	٩ ٥٩٥	إحتياطي عام
(٢ ٢٠٣ ١٩٠)		رأس المال
(١٨٦ ٧١١)		إحتياطي قانوني
(١ ٧٤١ ٤٩٢)		أرباح مرحلة
	١٥٨ ٧٥٥	استثمارات في شركات تابعة
(١٥٨ ٧٥٥)		مستحق لأطراف ذات علاقة
	٣١٠ ٦٧٠	مستحق على أطراف ذات علاقة
(٣١٠ ٦٧٠)		مستحق لأطراف ذات علاقة
	١٠٩ ٧٢٣	مستحق لأطراف ذات علاقة
(١٠٩ ٧٢٣)		توزيعات أرباح

٢٤- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

تتمثل الأدوات المالية للشركة في الأصول والالتزامات المالية، وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقدية بالبنوك وأذون الخزانة والأصول الناتجة عن المشتقات المالية والأرصدة المستحقة من أطراف ذات علاقة وبعض الأرصدة المدينة الأخرى كما تتضمن الالتزامات المالية كل من الالتزامات الناتجة عن المشتقات المالية وبعض الأرصدة الدائنة الأخرى والأرصدة المستحقة لأطراف ذات علاقة.

خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في العوامل التي قد تؤثر على قدرة الشركة على سداد جزء من أو كل إلتزاماتها وتقوم الإدارة بمتابعة تلك الإلتزامات وفي حالة زيادة الإلتزامات تعتمد الشركة على الحصول على توزيعات أرباح من الشركات التابعة أو عن طريق إدارة الفائض النقدي لدى الشركات التابعة لمقابلة أى زيادة في الإلتزاماتها عن الحدود المقبولة.

خطر أسعار الفائدة

يتمثل هذا الخطر في تغيير أسعار الفائدة السوقية التي قد يكون لها تأثير على نتائج الأعمال والتدفقات النقدية للشركة وتعتمد الإدارة على الموارد الذاتية للشركة وإيرادات شركاتها التابعة لتمويل أنشطة الشركة القابضة لذا يعد هذا الخطر محدوداً.

خطر العملات الأجنبية

يتمثل خطر العملات الأجنبية في التغيرات في أسعار العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية. وتقوم إدارة الشركة بمتابعة دورية لأرصدة العملات الأجنبية وأسعارها السارية في البنوك وخفض الأرصدة المكتسوفة من العملات الأجنبية بالإضافة الى دراسة إمكانية الدخول في عقود صرف لاجلة حسب الاحتياج بغرض التغطية الاقتصادية للمخاطر وبدون أن يكون الهدف منها المضاربة مما يساعد على تخفيض هذا الخطر إلى حدود مقبولة.

٢٥- التزامات محتملة

<u>اسم الشركة</u>	<u>موضوع الضمان</u>	<u>الحد الأقصى للالتزام</u>	<u>التاريخ النهائي للالتزام العرضي</u>	<u>تاريخ انتهاء الضمان</u>
أوراسكوم تيلكوم لبنان	ضمان الشركة في دفع أي مبلغ مستحق عليها قبل المشاركين حال إخفاقها	١٠ مليون دولار	٣١ ديسمبر ٢٠١٢ بالجنيه المصري	مايو ٢٠١٣
أوراسكوم تيلكوم لبنان	ضمان الشركة في دفع أي مبلغ مستحق عليها قبل المشاركين حال إخفاقها	٣٠ مليون دولار	١٩٢ ٧١١ ٠٠٠	مايو ٢٠١٣

٢٦- أرقام المقارنة

كما هو مبين تفصيلاً بالايضاح رقم (١) فقد أسست الشركة من الناحية القانونية في ٢٩ نوفمبر ٢٠١١ ومن ثم فلم يتم عرض أرقام مقارنة بالقوائم المالية المستقلة المرفقة حيث تمثل الفترة الحالية للفترة المالية الأولى للشركة.

٢٧- صفقة بيع استثمار الشركة في الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول

في ١١ أبريل ٢٠١٢ قامت الشركة بالتوقيع على إتفاقية رئيسية معدلة مع شركة فرانس تيلكوم والتي بموجبها تم الاتفاق على بيع الشركة لحصة مباشرة وغير مباشرة في رأس مال الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول تبلغ ٢٩,٦٧% (١٥% من حصتها المباشرة ، ١٤,٦٧% من حصتها الغير مباشرة من خلال بيع كامل مساهمتها في رأسمال الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول) بسعر بيع ٢٠٢,٥ جنيه مصرى للسهم.

وقد احتفظت الشركة بنسبة مساهمة مباشرة في رأس مال الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول تبلغ ٥% بالإضافة إلى حصول الشركة على حوالي ٢٧% من حقوق التصويت في الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول من خلال شركة ام تي تيلكوم اس سي ار ال (شركة شقيقة) حيث تم سداد مبلغ ٦,٩ مليون يورو بما يعادل مبلغ ٥٦ مليون جنيه مصرى للحصول على عدد ٢٨ ٧٥٠ ألف سهم Class B (٢٨,٧٥% حقوق تصويتية فقط) في ٣١ مايو ٢٠١٢ في أسهم رأسمال شركة ام تي تيلكوم اس سي ار ال (MT Telecom S.C.R.L) والتي قامت بدورها بالاستحواذ على ٩٢,٩% من أسهم رأسمال الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول وقد تم إدراج مساهمة الشركة في رأسمال شركة ام تي تيلكوم اس سي ار ال ضمن استثمارات في شركات شقيقة إيضاح (١٦).

كما قامت الشركة في ذلك التاريخ بتوقيع إتفاقية المساهمين المعدلة مع شركة فرانس تيلكوم والتي بموجبها تم الإتفاق على تعديل بعض بنود إتفاقية المساهمين القائمة فيما يتعلق بنظم الحوكمة في الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول مع وضع نظم لحماية حقوق الأقلية والحفاظ على حقوق للشركة التصويتية والتمثيل في مجلس إدارة الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول كما كان الحال قبل البيع للحصة المشار إليها.

وطى وجه الخصوص فقد تم الإتفاق على بقاء الشركة كشريك إستراتيجى لفرانس تيلكوم في جمهورية مصر العربية مع إستمرارها في المشاركة في إدارة الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول من خلال تمثيلها في مجلس إدارة شركة المصرية لخدمات التليفون المحمول، ومن خلال مشاركتها في لجنة المراجعة ولجنة التسميات.

هذا وسوف تستمر الشركة في تقديم خدمات الدعم الفنى للشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول طبقاً لشروط العقد الموقع في ٢٢ أبريل ٢٠١٢ ما لم يتم حدوث متغيرات مستقبلية يتم تقريرها بواسطة الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول أو حتى يتم حوالة الحق في التعاقد بواسطة الشركة إلى شركة فرانس تيلكوم ضد إيداء فرانس تيلكوم رغبةً في الحصول على حوالة الحق مقابل سداد مبلغ ١١٠ مليون يورو للشركة.

كما تتضمن الإتفاقية الموقعة شروط خيارات البيع والشراء فيما يتعلق بحصة الشركة المباشرة في المصرية لخدمات التليفون المحمول وللحصة التصويتية الغير مباشرة في الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول كالتالى :

• تم الاتفاق على حق الشركة في ممارسة خيار البيع خلال كل من يناير وفبراير من كل سنة مذكورة بنسبة ١,٦٧% سنوياً من الأسهم المملوكة للشركة في رأس مال الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول بناء على السعر المحدد لكل سنة والذي يبدأ من ٢٦٨,٥ جنيه مصرى (٣٣,٦٨ يورو) للسهم خلال ٢٠١٥ حتى ٢٩٦ جنيه مصرى (٣٧,١٤ يورو) للسهم في ٢٠١٧ لكل سهم من أسهم الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول.

وعند ممارسة الشركة لخيار البيع الممنوح لها سيؤدى ذلك إلى بيع حصتها غير المباشرة في حقوق التصويت في الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول والبالغة ٢٨,٧٥%.

• كما سوف تحتفظ الشركة بشروط تخارج محددة في حالة قيام شركة فرانس تيلكوم بادخال شريك مصرى اخر في أعمال الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول.

• تم منح شركة فرانس تيلكوم خيار شراء كل أسهم (وليس أقل من كل أسهم) للشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول المملوكة مباشرة بواسطة الشركة والمتمثلة في نسبة ٥%، بالإضافة إلى النسبة المرتبطة بالحقوق التصويتية والتي سوف تبلغ ٢٨,٧٥% عند تنفيذ الصفقة.

وسوف يكون لفرانس تيلكوم الحق في ممارسة خيار الشراء خلال شهري يناير وفبراير من كل عام ابتداء من السنة المنتهية في ٢٠١٣ حتى ٢٠١٧ مقابل سعر محدد يزداد سنوياً يبدأ من ٢٤٣,٥ جنيه مصري للسهم حتى ٢٩٦ جنيه مصري للسهم.

• كما تنص الإتفاقية على حق فرانس تيلكوم في شراء حصة الشركة بالكامل في بعض الظروف الأخرى بما في ذلك حدوث تغيير في تغيير هيكل المساهمين أصحاب السيطرة على الشركة.

في ٢٢ أبريل ٢٠١٢ أعلنت الهيئة العامة للرقابة المالية عدم معانعتها في نشر إعلان عرض الشراء الإجباري المقدم من شركة فرانس تيلكوم من خلال شركتها التابعة شركة ام تي تيلكوم اس سي ار ال (MT Telecom S.C.R.L) لشراء نسبة ١٠٠% من أسهم رأس مال للشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول - موبيليس بسعر ٢٠٢,٥ جنيه مصري للسهم.

في ٢٣ أبريل ٢٠١٢ قامت شركة ام تي تيلكوم اس سي ار ال بالتقدم بعرض الشراء الاجباري لشراء ١٠٠% من أسهم رأس مال الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول وفقاً للأحكام الواردة بالباب الثاني عشر من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بسعر ٢٠٢,٥ جنيه مصري للسهم ومدة سريان العرض عشرون يوم عمل تبدأ من ٢٤ أبريل ٢٠١٢ حتى نهاية جلسة تداول يوم ٢٣ مايو ٢٠١٢ ويتم التنفيذ خلال عشرة أيام من تاريخ إنقضاء فترة سريان العرض.

في ٢٧ مايو ٢٠١٢ تم تنفيذ عرض الشراء المقدم من شركة ام تي تيلكوم اس سي ار ال على أسهم للشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول حيث تم بيع عدد ٩٣,٩٢٢,٥٥٩ سهم بسعر ٢٠٢,٥ جنيه مصري والتي تتضمن ال ١٥% من حصة للشركة المباشرة في أسهم للشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول.

رئيس مجلس الإدارة

عضو مجلس الإدارة

المدير المالي